

ملخص تنفيذي لنتائج المشاورات

طالب الصندوق العالمي للحياة البرية بأنه ينبغي على الإطار المقبل أن يتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة وأن يتم تطبيقه على مستوى العالم، وهو ما تؤيده معظم المساهمات التي تم عرضها. وقد ظهر توافق شبه كامل بالأراء ضمن المساهمات بأن ما نحن بحاجة إليه هو إطار عالمي يتسم بمرونة كافية كي يسمح بتعديلات وفقاً للاحتياجات والأولويات والميزانيات الإقليمية والوطنية والمحلية وثمة أهمية كبيرة لتضمين مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة، وهو سيمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، وفقاً لما ذهب إليه مشاركون متعددون.

وأشار العديد من المساهمين، بمن فيهم رابطة حقوق المرأة في التنمية (AWID) ومنظمة المرصد الاجتماعي والتحالف الدولي للإعاقة والتنمية، إلى وجوب أن ينتهج الإطار الإنمائي الجديد نهجاً كلياً قائماً على الحقوق، ووجوب أن تكون مبادئ المساواة والتكافؤ وعدم التمييز وإشمال كافة في صميم سياسات الإطار وممارساته.

يجب أن يسترشد النهج القائم على الحقوق بالنطاق الكامل للالتزامات حقوق الإنسان التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن شأن هذا أن يجعل الإطار فاعلاً في تحويل حياة الناس الذين يعيشون في الفقر بحسب ما ذهبت إليه منظمة العفو الدولية، وسيساعد على ضمان وصول مكتسبات التنمية إلى الجماعات المهمشة والفئات الأخرى التي تواجه التمييز، سواء بسبب النوع الاجتماعي أو الأصل الإثني أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو عوامل أخرى. وأظهرت المساهمات دعماً قوياً لوضع آليات مساءلة أقوى في إطار التنمية لما بعد عام 2015، وطالبت بإقامة تفاعل بناء بين آليات المساءلة الحالية المعنية بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي وبين الهياكل الأساسية للمرصد والاستعراض والمساءلة لما بعد عام 2015.

أكدت جهات عديدة على الحق الإنساني بالمشاركة، ليس فقط من أجل الوصول إلى إطار ملائم على المستويين الوطني والدولي، بل أيضاً من أجل التنفيذ الجيد للإطار. وأكد العديد من المساهمين على أن تصميم إطار ما بعد عام 2015 يجب أن يكون عملية تكرارية تراكمية تتضمن مشاركة منتظمة وذات معنى وشاملة لكافة الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً التي ينبغي على الإطار أن يدعمها.

أصر المشاركون على أنه ينبغي لتصميم الإطار أن يتناول الأسباب الهيكلية والجزرية للفقر واللامساواة والتقلبات الاقتصادية والتنمية غير المستدامة، إضافة إلى العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تفاقم حالة الاستضعاف للسكان الفقراء والمهمشين. بحسب ما تحددها الحملة من أجل أهداف الشعوب للتنمية المستدامة، وكما أكدها منتدى الشباب الأوروبي ومنظمة أنقذوا الأطفال. وتم إيلاء تركيز خاص على ضمان إدماج المساواة وعدم التمييز والتمكين بصفة متسقة في جميع الأهداف والغايات في الإطار الجديد. ودعت عدة منظمات أن يعمل الإطار الإنمائي الجديد على تشجيع خلق فرص العمل اللائق، والتعليم، والحماية الاجتماعية للناس الأكثر فقراً وتهميشاً من أجل بناء أماكنية الصمود لديهم.

طالب المساهمون أن يعمل إطار ما بعد عام 2015 على استكمال الإجراءات الإنمائية الرامية لزيادة الدخل والنمو الاقتصادي بمؤشرات أوسع للرفاه الإنساني؛ وقد أعرب العديد من المساهمين عن انتقادات حادة إلى مفهوم النمو الاقتصادي كغاية بحد ذاته. وتم تقديم أمثلة من الاقتصادات الناشئة حيث انعكست أنماط النمو السريع

على شكل تصاعد سريع في اللامساواة وانعدام الأمن الاقتصادي وزيادة التهميش وتدهور مطرد للبيئة وكان من الموضوعات التي ظلت تبرز هو إعادة التفكير بال نماذج الاقتصادية السائدة¹ وطالبت المنظمات بأن يعمل الإطار المستقبلي على تشجيع إجراءات للإصلاح المالي، وأكدت على الحاجة إلى تطبيق إجراءات كافية لحماية البيئة.

وأكدت العديد من المنظمات على أن إبراز تمايز بين جدول أعمال الاستدامة وجدول أعمال التنمية هو أمر مصطنع ومُضلل بل إنه حتى تقسيم صار؛ لذا دعا المساهمون إلى عملية موحدة شاملة للكافة وشفافة تقود إلى إقرار إطار إنمائي موحد لما بعد عام 2015.

وفيما يلي ملخصات قصيرة للمساهمات التي تم استلامها بشأن كل من أسئلة المشاورات.

أ^٢ شكل إطار التنمية لما بعد عام - - - ومحتواه

أ^٢ - **ما هي الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية حول تصميم الأهداف لتحقيق أكبر تأثير؟**
لقد برزت عدة دورس مهمة من نقاط الضعف والقوة في الأهداف الإنمائية للألفية، والتي ينبغي (وفقاً للمشاركين) أخذها بالاعتبار عند تصميم الأهداف بغية تحقيق أكبر الأثر³ ووجه عدد من المنظمات انتقادات للأهداف الإنمائية للألفية كونها استحدثت أجندة إنمائية ضيقة التعريف، وبالتالي أكدت هذه المنظمات على أهمية أن تتضمن الأهداف المستقبلية رؤية أكثر شمولاً واتساقاً للتنمية، والتي لا تقتصر في تركيزها على نتائج⁴ مختارة، وإنما تتناول أيضاً القضايا الهيكلية التي قد تعيق التنمية⁵ مثلاً، قضايا تتصل بسياسات الاقتصاد الكلي، والتغير المناخي، والسلام والأمن⁶ وأكد المشاركون على أهمية أن تكون الأهداف المستقبلية كلية ومحكمة وتدعم بعضها ومن السهل نشرها وترويجها، وممكنة التحقيق، وطموحة وفي الوقت نفسه معقولة⁷ كما ينبغي أن تكون هذه الأهداف وثيقة الصلة بجميع البلدان ومعترف بها ومملوكة من قبلها، وأن تأخذ بالاعتبار المستويات المتباينة من التنمية⁸ وكون الأهداف الإنمائية للألفية ركزت على الكمية بدلاً من النوعية، فأنها أخفقت في معالجة المشاكل التي تواجهها الجماعات المهمشة، وعملت على إخفاء اللامساواة وإدامتها ضمن البلدان وفيما بينها، حسبما أكد المساهمون⁹ وبالتالي يجب أن تكون الأهداف المستقبلية أكثر من مجرد اتفاق بين الحكومات الغنية والفقيرة¹⁰، وأن تنشأ عن احتياجات الناس الذين يعيشون في الفقر ويختبرون تأثيراته¹¹ وينبغي أن يكون جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 قائماً على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة؛ وأن يعكس الأسباب الجذرية للفقر وطبيعته متعددة الأبعاد؛ وأن يعزز الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك من خلال آليات محكمة للرصد والمساءلة.

أ^٣ - **كيف يجب أن يتناول الإطار الجديد أبعاد النمو الاقتصادي، والتكافؤ، والمساواة الاجتماعية، والاستدامة البيئية؟ وهل التركيز العام على القضاء على الفقر واسع بما يكفي بحيث يغطي نطاق القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة؟**

في حين اعتُبر أن التركيز العام على القضاء على الفقر يمثل بعداً رئيسياً في الإطار الجديد إلا أنه مفرط في ضيقه ولا يكفي لتناول النطاق الواسع لقضايا التنمية المستدامة¹² وأصر معظم المساهمين على الحاجة إلى إطار متكامل، واقترح العديد منهم أن النطاق الكامل لالتزامات حقوق الإنسان توفر أساساً لنهج أكثر كلية، خصوصاً إذا أُتيح توسيع هذه الحقوق بحيث تشمل حقوق الأجيال المستقبلية والبيئة الصحية¹³ وأكد المساهمون أنه ينبغي إعادة التفكير في النموذج الاقتصادي السائد من أجل التصدي للأسباب الهيكلية للفقر واللامساواة والتدهور

البيئي؛ وتم طرح اقتراحات من أجل تحويل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية كي تصبح أكثر استدامة وتكافؤاً في المستقبل، بما في ذلك من خلال النهج غير القائمة على السوق.

٤١- **ما هي العناصر التي ينبغي تضمينها في هيكل الإطار المقبل؟ وكيف يمكن موازنة عملية الأهداف الإنمائية المستدامة مع عملية ما بعد عام - - - وما هو دور الأهداف الإنمائية المستدامة في الإطار الواسع لما بعد عام - - -؟**

دعا المساهمون، وبقوة، أن يكون إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قائماً على حقوق الإنسان، وأن يستند إلى طائفة من التزامات التي وافقت عليها الدول الأعضاء^١ وطرح المشاركون قائمة واسعة من العناصر، ولكن يمكن الإضافة إليها، من الأبعاد المقترحة التي ينبغي تضمينها في الإطار، ومن بينها^٢ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ دعم ذوي الإعاقات من كافة الفئات العمرية؛ إدارة المخاطر وتقليص جوانب الضعف؛ بناء السلام والحلول غير العنيفة للنزاعات؛ التعليم؛ الحماية الاجتماعية؛ العمل اللائق؛ إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية النظيفة والمستدامة والخدمات الأساسية؛ واتساق السياسات من أجل التنمية^٣ وبرز اتفاق واسع بين المساهمين بأنه ينبغي على عمليات الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ أن تكون متكاملة؛ واقترحت منظمة أنقذوا الأطفال أن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر 2013 تمثل فرصة مثالية لإدماج العمليتين. وينظر المساهمون إلى تحديات التنمية والاستدامة بوصفها^٤ مترابطة جوهرياً^٥ على حد تعبير شبكة السكان والتنمية^٦ ووفقاً لذلك أعربوا عن رغبتهم بأن تكون العمليات التي تتبناها الأمم المتحدة لمعالجة هذين المجالين موحدة.

أ- نظراً لأن الفقراء والمستضعفين قد لا يمتلكون القدرة للمشاركة بصفة مباشرة في مشاورات تجري عبر شبكة الإنترنت، تم طرح السؤال التالي الذي ينظر فيه الفريق الرفيع المستوى على الأفراد ومنظمات المجتمع المدني الذين يعملون بصفة مباشرة ومنتظمة مع هذه الفئات^٧ بما هي القضايا التي يعتبرها الفقراء والمستضعفون أنفسهم بأنها ذات أولوية؟

أكدت العديد من المساهمات على أن هذا السؤال يجب أن يوجّه مباشرة إلى الفقراء والمستضعفين أنفسهم، مثلاً من خلال مشاورات جماهيرية على مستوى الأوساط الشعبية ووسائل أخرى غير الإنترنت من أجل تيسير الحصول على مدخلات من المواطنين^٨ وبرز اتفاق واسع بشأن الحاجة الماسة إلى ضمان إيصال صوت الفقراء والمستضعفين وخصوصاً في تحديد احتياجاتهم وإعمال حقوقهم^٩ وقالت منظمة العمل من أجل الصحة ومكافحة الفقر إن^{١٠} من الضروري أن تقود أصوات الجنوب عملية إقامة الإطار الإنمائي الدولي الجديد^{١١}، في حين أكدت رابطة حقوق المرأة في التنمية على وجوب الإقرار^{١٢} بقوتهم الجماعية ومعارفهم وصمودهم^{١٣} وكان من بين القضايا التي تتمتع بأولوية أساسية التي برزت من عملية التشاور^{١٤} فرص العمل المنتجة واللائقة؛ الغذاء والتغذية الأفضل؛ والرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة؛ والتعليم عالي النوعية ومنخفض الكلفة؛ وإمكانية الوصول المستدامة إلى موارد المياه، وذلك للشرب وللصرف الصحي؛ وإمكانية الوصول إلى السكن اللائق ومنخفض الكلفة؛ وتوفير الطاقة على نحو كفو ومنخفض الكلفة؛ وبيئة نظيفة والاستخدام المتكافئ للموارد الطبيعية؛ والأمن الشخصي والمجتمعي؛ وإمكانية الاستفادة من الأرض والوصول إليها؛ ومكافحة آثار تغير المناخ؛ والمشاركة في الحكم واتخاذ القرارات؛ إضافة إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات^{١٥} وأشار العديد من المساهمين إلى أنه ينبغي على الإطار الإنمائي الجديد أن ينتهج نهجاً كلياً قائماً على الحقوق، وأن مبادئ التكافؤ والمساواة وعدم التمييز وإشمال الكافة يجب أن تكون في صميم جميع سياسات الإطار وممارساته^{١٦} وأقاموا الحجة بأن مثل هذا النهج سيضمن أن الفئات الأكثر تهميشاً ستستفيد من التنمية والنمو وستصبح عوامل فاعلة في التغيير.

أ- كيف ينبغي للإطار الجديد أن يعالج الصمود في مواجهة الأزمات؟

أشار العديد من المساهمين إلى وجوب أن يتضمن إطار التنمية لما بعد عام 2015 تركيزاً على تعزيز الصمود في مواجهة الأزمات، بما في ذلك انهيار آليات الأسواق المالية؛ التدهور البيئي بما في ذلك التغير المناخي؛ الكوارث الطبيعية؛ النقص الشديد في الغذاء؛ نقص موارد الطاقة؛ والنزاعات. ودعت منظمة أنقذوا الأطفال إلى تحقيق تكامل بين جدول أعمال التنمية المستدامة، والتنمية الحد من أخطار الكوارث، وبصفة خاصة نتائج استعراض إطار عمل هيوغو وأعرب المجيبون عن قناعتهم بأنه ينبغي على إطار ما بعد عام 2015 أن يتبنى نهجاً قائماً على الحقوق وأن يعزز التكافؤ من أجل بناء الصمود الشامل. ودعا عدد من المشاركين أن يعمل الإطار المستقبلي على تعزيز إجراءات الإصلاح المالي، بما في ذلك الحوافز، والضرائب، والأنظمة المالية الشفافة، وحظر المضاربات على السلع الغذائية، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية. ودعمت منظمات، بما فيها المرصد الاجتماعي، إلى تعزيز خلق فرص العمل اللائق، والتعليم، والحماية الاجتماعية للفقراء والفئات المهمشة. وأكد العديد من المساهمين على الحاجة إلى بناء الصمود البيئي، بما في ذلك معالجة التحديات الإنمائية الناجمة عن تغيّر المناخ. وختاماً، أعرب المجيبون عن مناصرتهم لبناء الأمن الغذائي والسيادة الغذائية كعناصر مهمة لصمود المجتمعات.

أ- كيف ينبغي للإطار الجديد أن يعكس التحديات المحددة التي يواجهها الفقراء الذين يعيشون في أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات؟

كون العنف والنزاع متجذرين في انعدام الأمن الإنساني والحرمان، فإن الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات تواجه عقبات شديدة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية. وبالتالي، يجب على إطار التنمية لما بعد عام 2015 أن يتناول على نحو فاعل التحديات المحددة التي يواجهها الناس المتأثرون بالفقر في سياق أوضاع النزاعات وما بعد النزاعات، وذلك بصفة جزئية عن طريق تعزيز الحكم الرشيد والعدالة والمساواة والسلام. وأعرب عدة مستجيبين عن مناصرتهم لإدماج المساواة بين الجنسين وتبني نهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية. وأشارت ست منظمات دولية إلى أهداف بناء السلام وبناء الدولة التي تتضمنها الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، والتي تم الاتفاق عليها في المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة الذي عقد في بوسان، والتي حددت خمسة شروط تأسيسية للتنمية وفعالية المعونة في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. سياسات شرعية دولة للجميع؛ الأمن؛ الأمن للجميع؛ العدالة؛ المساواة للجميع؛ الأسس الاقتصادية لفرص عمل للجميع؛ وإدارة الموارد والإيرادات لخدمات للجميع. وأكدت المساهمات أنه يجب على المجتمع الدولي أن يوفر دعماً وتضامناً مستهدفين من خلال ضمان إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية، ودعم المجتمع المدني، والاستثمار في الشباب، وإرساء الاستقرار في أنظمة الرعاية الصحية، وتشجيع العدالة التصالحية والانتقالية.

أ- كيف يمكننا إضفاء الصفة العالمية على الأهداف والغايات وفي الوقت نفسه أن نحافظ على الاتساق مع الأولويات والغايات الوطنية؟

برز توافق عام في الآراء بين المساهمات بأن ما نحتاج إليه هو إطار عالمي يتسم بمرونة كافية بحيث يتيح تعديلات حسب الاحتياجات والأولويات والميزانيات الإقليمية والوطنية والمحلية. وذهبت معظم المساهمات إلى أنه ينبغي على هذا الإطار العالمي أن يستند إلى مجموعة من المبادئ المستمدة من اتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة التي وقعت عليها الدول الأعضاء. خصوصاً الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان العالمية. وبالتالي ضمان الاتساق بين المستويين الدولي والوطني. وصرحت بعض المساهمات بأنه يمكن أيضاً تضمين عدد من الموضوعات مثل القضاء على الفقر المدقع والقضايا الإنمائية الشاملة مثل المساواة بين الجنسين في الإطار الدولي العام دون إضعاف

الاتساق بين الأهداف والغايات والأولويات الدولية والوطنية^١ ووفقاً لبعض المساهمات، فإن تضمين مبدأ العالمية مع المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة^٢ هو أمر جوهري ومن شأنه أن يدل على تحسينات كبيرة قياساً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

١- ما هو الأفق الزمني الذي يجب أن نضعه للمراحل التالية من جدول أعمال التنمية الدولي مثلاً - - - - - عاماً، أو مزيج بين هذه الفترات ؟

أعرب المخبون عن تفضيلهم لخيارات متنوعة من الأفاق الزمنية المحتملة لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠٠٠ عشرة أعوام، خمسة عشر عاماً، أو ٢٠ أو ٢٥، وكان التأييد الأكبر لاعتماد مزيد من الأطر الزمنية^٣ وبخصوص الإطار الزمني لعشر سنوات، حاجت مبادرات إنمائية بأن عام ٢٠٠٠ يمثل نقطة مرجعية قوية قابلة للتحقيق وقابلة للقياس^٤ نحو القضاء على الفقر^٥ وكما ناصر آخرون إطار زمني لمدة ٢٥ عاماً لأنه مدة كافية للتحويل^٦ وقت لتغيير جيل^٧ وفي الوقت نفسه فإنه يسمح بقياس وتقييم جادين للتقدم المحرر^٨ ودعت عدة منظمات إلى فترات طويلة الأجل أو تخطيط تدريجي؛ وتحديدًا، اقترحت منظمة شؤون سكانية^٩ إطاراً زمنياً من عشر سنوات للأهداف القطاعية، و ٢٥ سنة^{١٠} للموضوعات العامة بشأن الاستدامة^{١١} وكتب منتدى الشباب الأوروبي،^{١٢} بوسع الإطار الزمني طويل الأجل أن يوفر توجهاً نحو أهداف طويلة الأجل، مما يتيح مزيداً من الوقت لتحقيق الأهداف^{١٣} وإذا ما مزجنا ذلك بغايات متوسطة الأجل، فمن شأن ذلك ضمان قدر أكبر من المساءلة^{١٤}.

ب ٢ الشراكة والمساءلة من أجل التنمية

ب ٢ - كيف يمكن لإطار جديد أن يعالج تحديات الاتساق والتنسيق بين المنظمات والعمليات والآليات الجديدة التي تتناول قضايا عالمية النطاق؟

اقترحت المساهمات معالجة تحديات الاتساق والتنسيق بين المنظمات والعمليات والآليات التي تتناول قضايا دولية، بصفة أساسية من خلال^{١٥} منظومة الأمم المتحدة، وتوفير موارد كافية للمجتمع المدني، وتبادل المعلومات^{١٦} وأعرب التحالف العالمي للشباب، وأوكسفام الهند، ومنظمات أخرى عن تأييدهم لبناء إطار ما بعد عام ٢٠٠٠ ضمن الهياكل الأساسية وأنظمة الرصد والمساءلة القائمة إضافة إلى الالتزامات الحالية على الدول في الإطار الدولي لحقوق الإنسان^{١٧} وتتمتع منظومة الأمم المتحدة^{١٨} عبر الجمعية العامة والوكالات المنفردة والمنظمات السياسية الرفيعة المستوى أو عبر إقامة هيئة جديدة معنية بالاستدامة^{١٩} بمكانة جيدة للقيام بدور مركزي في قيادة الجهود نحو التنفيذ المنسق والفعال لجدول أعمال ما بعد عام ٢٠٠٠^{٢٠} ووفقاً لعدة منظمات، فإن من العناصر المهمة لتحقيق توافق في الآراء هو^{٢١} الإصلاح الجدي^{٢٢} للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نحو^{٢٣} الدفع بحقوق الإنسان والتضامن الدولي كجزء من نظام حوكمة دولي أكثر ملائمة وتكافؤاً^{٢٤} وبرزت مقترحات أخرى لضمان التنسيق والاتساق، من بينها التعاون الفاعل بين البلدان بشأن الإدارة المستدامة^{٢٥} بما في ذلك الإدارة العابرة للحدود^{٢٦}، واستخدام وحماية الموارد الطبيعية المشتركة، والانسجام الواضح لعمل الفريق الرفيع المستوى مع العمليات الحكومية المعنية بعمليات الأهداف الإنمائية المستدامة

ب ٢- كيف يمكننا بناء توافق آراء علمي والمحافظة عليه للإطار الجديد يتضمن الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني؟

بخصوص سير العملية، عكست المساهمات اتفاقاً واسعاً بأنه من أجل بناء توافق دولي في الآراء والمحافظة عليه، يجب على الإطار الجديد أن يستخدم نهجاً تشاركياً فعلاً وقائماً على مصالح الجهات صاحبة المصلحة والتي تتضمن جميع المجموعات والأفراد الذين سيتأثرون بالعملية الإنمائية^{٢٧} الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع

المدني، وبصفة خاصة الجماعات المهمشة التي عانت من أشد آثار الفقر والتي لم تشملها صياغة إطار الأهداف الإنمائية للألفية¹ ينبغي استخدام هذا النهج الشامل للكافة ومتعدد الجهات صاحبة المصلحة في جميع مراحل هذه المبادرة² ويجب عقد مشاورات واسعة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة ابتداءً من صياغة الإطار وسياساته، ويجب أن يتواصل الإشراف الحقيقي خلال تنفيذ البرامج ورصدها وتقييمها واستعراضها ضمن هذا الإطار الجديد³ علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون العملية مفتوحة وشفافة وتشاركية بصفة كاملة⁴ وبخصوص المحتوى، طالبت عدة مساهمات بتضمين قضايا رئيسية للعمل الإنمائي الذي تقوم به الأمم المتحدة، ولكنها لم تكن مشمولة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية للعام 2000⁵ الحكم، واحترام حقوق الإنسان، والأعراف والمعايير الدولية للعمل، وحماية البيئة.

ب- ما مدى التحديد الذي ينبغي على الفريق الرفيع المستوى أن يعتمده فيما يخص التوصيات ووسائل تطبيقها، بما في ذلك المساعدات الإنمائية، والتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والإجراءات الأخرى؟

أعرب المشاركون عن وجهات نظر متنوعة بشدة حول مدى التحديد الذي ينبغي للفريق أن يعتمده فيما يخص التوصيات ووسائل تنفيذها⁶ وأقام بعضهم الحجة بأنه من الضروري بأن تكون التوصيات محددة إلى أقصى حد ممكن كي يخرج الفريق بإطار ذي معنى، فيما أعرب آخرون عن شعورهم إن الإفراط في التحديد قد يكون أمراً غير واقعي أو ذي أثر عكسي⁷ وقد ميّز المساهمون بين وسائل التنفيذ التي تدعم تمكين البيئة الدولية⁸ مثل التعاون الضريبي وفرض ضريبة على التعاملات المالية⁹ والتي ينبغي أن تكون محددة، وبين التوصيات على المستوى الوطني والتي ينبغي أن تركز على حقوق المشاركة لضمان مساهمة الناس المحليين في تحديد الوسائل الملائمة وكيفية تطبيق التوصيات.

ب- كيف يمكن تعزيز آليات المساءلة؟ وما هو نوع عملية الرصد التي ينبغي تأسيسها؟ وما هي العناصر التي ستجعلها فعالة؟ وكيف نقيس التقدم النوعي؟

بصفة عامة، أظهرت المساهمات المقدمة حماساً كبيراً بشأن آليات المساءلة، وأقر العديد منها أن هذا الجانب سيمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية¹⁰ واقترحت عدة مساهمات نظاماً¹¹ للمساءلة المتعددة¹² يتضمن جميع الجهات صاحبة المصلحة¹³ المانحين، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص¹⁴ وجميع المستفيدين، مع تركيز خاص على إشمال الجماعات الاجتماعية المهمشة¹⁵ بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة¹⁶، بحيث يكون هذا النظام فاعلاً على جميع المستويات¹⁷ المحلية والوطنية والإقليمية والدولية¹⁸ وأكد المشاركون أنه ينبغي تكييف آليات المساءلة للتلائم مع احتياجات وقدرات كل مستوى وكل مجموعة من أصحاب المصلحة¹⁹ وأكد التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين والمؤسسة الدولية لتنظيم الأسرة على الدور المهم للمجتمع المدني كجهة فاعلة مستقلة من أجل ضمان فاعلية الرصد²⁰ وأشار المحييون إلى أن عملية الرصد التي تقوم بوظائفها تتطلب أن تكون شفافة وتوفر المعلومات بسهولة إلى جميع الجهات صاحبة المصلحة وعلى كافة المستويات التشغيلية²¹ المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية²² واقترحت منظمة أوكسفام الهند أن يتم استخدام مؤشرات للعملية لتحسين التقييم النوعي²³ وأوصت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف²⁴ العالم الرابع²⁵ باعتماد وسيلة أساسية أخرى في التقييم النوعية، وهي: التقارير من المستفيدين، وخصوصاً الفئات المهمشة اجتماعياً، حول كيفية تأثير برامج التنمية على حياتهم.

ب- كيف يمكن استخدام الشفافية والحوكمة الدولية الشاملة للكافة لتيسير تحقيق جدول أعمال التنمية؟

اعتبر المساهمون بأن الانفتاح هو أهم عنصر لزيادة احتمالية النجاح لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المعلومات، وتقديم تقارير من قبل جميع الجهات صاحبة المصلحة وموجهة إليهم؛ والحكم؛ والمشاركة في كل مرحلة في عملية التنمية، من وضع الأولويات وحتى اتخاذ القرارات، والتنفيذ، والرصد والتقييم. ووصف المشاركون الانفتاح بأنه حاسم الأهمية لإشمال الجهات التي يسعى الإطار إلى تحقيق المنفعة لها كي تتمكن من تقديم مدخلات في كل مرحلة ودعا المشاركون إلى توسيع دور منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة مستقلة وشريكة في التخطيط والتنفيذ ورصد السياسات الحكومية، وذلك بغية الارتقاء بالشفافية وتحسين شمول الكافة في الحكم الدولي من أجل خدمة جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 على نحو أفضل. كما برزت من المساهمات اقتراحات محددة ومُحكمة لبناء الشفافية والحكم الفاعل من أجل جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015.